تفاقم حجم ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري: بين سهولة إجراءات الخلع وصندوق المطلقات

–مقاربة سوسيولوجية في أسبابه وأثاره–

Escalation of Divorce Rates in Algerian Society: Between Ease of Divorce Procedures and the Divorced Women's Fund

-A Sociological Approach to Its Causes and Effects-

فيروز زرارقة[1]، حكيمة عدال[2]

[1]جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، z_fairouz@yahoo.fr

[2]جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، hakimacam@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/03/27 تاريخ القبول: 2024/06/11 تاريخ النشر: 2024/06/30

ملخص:

إن تفاقم وانتشار ظاهرة الطلاق على نطاق واسع بإيعاز بالقوانين التي سنت في هذا الإطار منها خاصة سهولة الإجراءات التي اتبعتها العدالة الجزائرية في تطبيق قانون الخلع وإنشاء صندوق خاص بإعالة المطلقات (صندوق المطلقات)، شجع الكثير من النساء على الإقدام على الطلاق دون خشية العواقب المادية المترتبة عليه خاصة منها النفقة.

وارتكازا على هذه الرؤية؛ تهدف محاولتنا هذه، إلى الكشف عن: مدى تفشي ظاهرة الطلاق في الجزائر وانتشارها، أسباب تفشي الظاهرة ودور كل من إجراءات الخلع وصندوق المطلقات في استسهال الطلاق والتشجيع عليه والانعكاسات الناتجة عن الطلاق على الزوجين، الأبناء والمجتمع.

الكلمات المفتاحية: الطلاق؛ التطور الاقتصادي؛ خروج المرأة للعمل؛ الخلع؛ صندوق المطلقات.

Abstract:

The exacerbation and widespread prevalence of divorce can be attributed to the laws enacted within this context, particularly the ease of procedures followed by the Algerian justice system in implementing the divorce law, as well as the establishment of a special fund to support divorced women (the Divorced Women's Fund) encouraged many women to initiate divorce without fear of the financial consequences, especially alimony.

Based on this perspective, our attempt aims to uncover the extent of the prevalence and spread of the divorce phenomenon in Algeria, explore the reasons behind its prevalence, and examine the roles of divorce procedures and the Divorced Women's Fund in facilitating and encouraging divorce. Additionally, we aim to shed light on the repercussions of divorce on spouses, children, and society as a whole.

Keywords: divorce; economic development; women's workforce participation; divorce procedures; Divorced Women's Fund.

* **المؤلف المرسل**: فيروز زرارقة، **الإيميل**: z_fairouz@yahoo.fr

1. مقدمة:

لقد تعرضت الأسرة الجزائرية في السنوات الاخيرة لمجموعة من التغيرات أثرت على بنيتها وشكلها، من أهمها خروج المرأة للعمل وما تبعه من تغيرات في القيم والمعتقدات والتوقعات بشأن الزواج والحياة الزوجية، وأساليب التربية والتنشئة الاجتماعية والرعاية، الشيء الذي أدى إلى ظهور مجموعة من المشاكل الاجتماعية، من أهمها التفكك الأسري وتفاقم حالات الطلاق، والتي أدت إلى زعزعة بنائها وعدم قيامها بوظائفها على أكمل وجه.

في المجتمع الجزائري، يشهد الطلاق ازديادًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، يمكن أن تعزى هذه الزيادة إلى التحولات الاجتماعية والثقافية التي شهدها المجتمع الجزائري، بالإضافة إلى التحولات القانونية والاقتصادية. ويعتبر الزواج والأسرة قيمًا هامة في المجتمع الجزائري، ومع ذلك، يشهد المجتمع تغيرًا في النظرة للزواج والحياة الزوجية. تأثر المجتمع بتوجهات الثقافة العالمية وزيادة التعليم وتوسع الدور الاقتصادي للنساء، كما تعد القضايا المتعلقة بالسعادة الزوجية والتوافق الشخصي والتوترات الزوجية والمشاكل المالية والثقافية من بين العوامل الرئيسية التي تؤثر في زيادة حالات الطلاق في المجتمع الجزائري. يعزى الارتفاع الملحوظ في معدلات الطلاق أيضًا إلى التحولات القانونية التي سمحت بتبسيط وتسهيل إجراءات الطلاق والتركيبة الديموغرافية المتغيرة للمجتمع الجزائري.

وتتعدد أسباب الطلاق وتختلف من مجتمع لآخر ومن فرد لآخر، فقد يكون سببًا رئيسيًا للطلاق عدم التوافق الزوجي وعدم القدرة على حل المشاكل والتوترات الزوجية. واختلاف القيم والمعتقدات وأهداف

الحياة بين الشريكين، كما تلعب المشاكل المالية دورًا مهمًا في الطلاق، حيث يمكن أن تؤدي صعوبات التمويل والديون إلى ذلك، تتأثر العلاقات الزوجية بعوامل اجتماعية وثقافية مثل التغيرات في أدوار الجنسين والتوقعات الاجتماعية المتغيرة.

يُشير تفاقم ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري إلى ضرورة التركيز على تعزيز الوعي الاجتماعي والتثقيف حول الحياة الزوجية وتعزيز الاستقرار الأسري. يجب أن تتعاون المؤسسات الحكومية والمجتمعية والثقافية لتوفير الدعم اللازم للأزواج وتعزيز المهارات الحياتية والتواصل الفعال لتعزيز علاقات زوجية صحية ومستدامة.

كما تُعد سهولة إجراءات الخلع أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في زيادة معدلات الطلاق في المجتمع الجزائري. في السابق، كانت إجراءات الخلع تتطلب إثبات أسباب مشروعة ومنهجية معينة للحصول على الطلاق. ومع ذلك، فقد شهدت القوانين التشريعية تغييرات جذرية في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت إجراءات الخلع أكثر سهولة وبساطة مما أتاح للأزواج فرصة أكبر للانفصال، حيث لم يعد من الضروري تقديم أسباب موضوعية للطلاق. وبالتالي، تزايد عدد الأزواج الذين يستغلون هذه الفرصة للخروج من العلاقات الزوجية التي أصبحت غير مرضية بالنسبة لهم.

ومن الجانب الآخر، يلعب صندوق المطلقات دورًا مهمًا في تفاقم ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري. لأنه يُعتبر نوعًا من الدعم الاجتماعي الموجه للنساء اللاتي ينفصلن عن أزواجهن، بحيث يهدف هذا الصندوق إلى تقديم المساعدة المالية والاجتماعية للنساء المطلقات وأطفالهن، مما يشجعهن على الانفصال عن أزواجهن بصورة أسهل، وعلى الرغم من أن هذا الدعم يأتي بنية حماية المرأة المتضررة من عواقب الطلاق، إلا أنه في بعض الحالات يتم استغلال هذا الصندوق كوسيلة للتخلص من المسؤوليات الزوجية وتحقيق مصالح شخصية.

تشير هذه العوامل إلى ضرورة النظر في الظروف الاجتماعية والقانونية والثقافية التي تؤثر في حجم ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري، بحيث يجب دراسة أسباب هذا التفاقم الواضح وتحليل آثاره على المجتمع والأسرة والأفراد، وضرورة التوعية بأهمية الحفاظ على العلاقات الزوجية وتعزيز الاستقرار الأسري والمجتمعي، كما تتطلب مكافحة تفاقم ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري مقاربة سوسيولوجية شاملة لفهم أسبابها وتقدير آثارها.

وما زاد الظاهرة خطورة في المجتمع الجزائري هو تفاقم وانتشار الظاهرة على نطاق واسع بإيعاز بالقوانين التي سنت في هذا الإطار منها خاصة سهولة الإجراءات التي اتبعتها العدالة الجزائرية في تطبيق قانون الخلع وإنشاء صندوق خاص بإعالة المطلقات (صندوق المطلقات) الذي شجع الكثير من النساء على الإقدام على الطلاق دون خشية العواقب المادية المترتبة عليه خاصة منها النفقة، ومن أهم هذه التغيرات نذكر:

2. التغيرات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري:

1.2. الهجرة إلى المدينة:

إن المدينة كمركز للتقدم والتطور الاجتماعي والتكنولوجي قد تسببت في تغيرات عميقة في هيكل وديناميات الأسرة الجزائرية. تأثرت العلاقات الأسرية والأدوار الاجتماعية بالتحولات الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية، مما أدى إلى تقلص العائلة التقليدية وتحول الأفراد إلى نماط حياة وتشكيلة أسرية جديدة تتناسب مع التغيرات الحديثة في المجتمع، وتعود جذور ظاهرة الانتقال والهجرة إلى المدينة إلى فترة ما قبل الاستقلال، أي منذ فترة الاستعمار، حيث ترك الأوروبيون مساكنهم وشغلتها آخرون. وقد كان ذلك أحد العوامل التي أدت إلى تقلص العائلة التقليدية الجزائرية. بمعنى آخر، فإن السكن الأوروبي فرض تركيبة أسرية محددة، مما أدى إلى تقسيم العائلة الكبيرة المهاجرة بسبب ضيق المساحة والتصميم المعماري الأوروبي، وجعلها تخضع لمتطلبات الحياة الجديدة والتزاماتها العديدة.

هذا وبفضل تحوّل المدينة لتصبح قطباً صناعياً ومركزاً للتقدم والتطور الاجتماعي والتكنولوجيا، أصبحت محطة جاذبة للكثيرين الذين يسعون للعمل والحصول على مستوى معيشي أرقى، كما أدت التحولات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية التي شهدتها المدينة إلى تغييرات أخرى في هيكل الأسرة الجزائرية. فقد تسبب توفر فرص العمل في المدينة في تحرك الكثير من الأفراد من الأماكن الريفية والمناطق الأخرى نحو المدينة بحثًا عن فرص جديدة. هذا الانتقال الكبير للسكان من الأماكن الريفية إلى المدينة أدى إلى تغيرات في هيكل الأسرة التقليدية.

علاوة على ذلك، قدمت التكنولوجيا ووسائل الاتصال المتقدمة فرصًا للتواصل والتفاعل بين الأفراد بشكل سريع وسهل، مما أدى إلى تغيرات في العلاقات الاجتماعية والديناميكيات الأسرية. تأثرت أنماط

التواصل والتفاعل بين أفراد الأسرة، وانتقلت العديد من العادات والتقاليد إلى الوراء مع تطور العصر الحديث، وإلى جانب تأثر الأسرة الجزائرية بالتغيرات في القيم والمعتقدات الاجتماعية مما أدى إلى التأثير المتزايد للثقافة الغربية والتوجه نحو الحداثة إلى تحولات في أدوار الجنسين ومفهوم الزواج والعائلة في المجتمع وتغيرت الأولويات والتطلعات الشخصية للأفراد، وزاد التركيز على الحرية الفردية وتحقيق الذات.

2.2. التطور الاقتصادي:

يعتبر التطور الاقتصادي أو التصنيع عاملا مؤثرا في انقسام الأسر التقليدية إلى أسر نووية حيث أدى إلى تغيير نظام العائلة المتسعة، وفي هذا الصدد يقول الأستاذ "بوتفنوشت" لقد سمحت عملية إدخال التقنيات الجديدة في الاقتصاد الكلي وفي الاقتصاد الجزئي أو المنزلي بالإسراع والتعجيل بعملية تطور المواقف والتصرفات داخل المجتمع، وكذلك داخل العائلة الجزائرية" (مصطفى بوتفنوشت، 1984، 238).

لقد أدى التحول الصناعي إلى تغيرات جذرية في المجتمع الجزائري. فقد فُتحت الأبواب أمام القوى العاملة، مما أثر على تفكير الشباب ومواقفهم المختلفة. باتت طريقة تفكيرهم وآراؤهم تختلف عن طريقة تفكير آبائهم وأجدادهم.

فعلى سبيل المثال، يطمح الشباب الذي يعتمد على عمله الاستقلالية، إلى تحقيق استقلالية أيضًا في حياتهم الشخصية. ومن هنا، يسعون إلى تكوين أسرة زواجية مستقلة، وبالتالي، يشعر الشباب برغبة قوية في الاستقلالية وتحقيق الذات ويرون أن تكوين أسرة زواجية مستقلة يمنحهم الفرصة لاتخاذ قراراتهم الخاصة وتحقيق طموحاتهم الشخصية بدلاً من الاعتماد على الهيكل الأسري التقليدي الذي يحد من حرية اتخاذ القرارات الخاصة بهم، وتعتبر هذه التغيرات في تفكير الشباب وسلوكهم نتيجة للتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها البلاد.

بشكل عام، يعكس هذا التحول في تفكير الشباب الجزائري تغيرًا أوسع في المجتمع نحو الحداثة والتحرر الاجتماعي. إن تطلعاتهم لتكوين أسرة زواجية مستقلة تعكس تحولًا في قيم ومعتقدات المجتمع نحو التعددية والمساواة بين الجنسين. ومن المحتمل أن يستمر هذا التغير والتطور في الفترة المقبلة، مع استمرار التحولات الاجتماعية والاقتصادية في البلاد .

3.2. خروج المرأة إلى مجال العمل:

لقد كان دور المرأة في الأسرة التقليدية ينحصر في طاعة الرجل والعمل على إرضائه عن طريق الامتثال لجميع أوامره، سواء كان الأب أو الزوج، إضافة إلى القيام بالأعمال المنزلية وإنجاب الأطفال ورعايتهم. (حسين عبد الحميد رشوان، 2003، 87)

مع التطور الاجتماعي والاقتصادي الذي شهده المجتمع الجزائري، حصلت المرأة على حق التعليم، مما مكنها من الاندماج كعضو فاعل ومنتج في المجتمع، وبفضل هذا التطور تمكنت المرأة من دخول سوق العمل الاقتصادي، . ومع ذلك فإن هذا الحق الذي حققته المرأة يأتي مرفقًا بالعديد من التحديات والمشاكل، أحد هذه التحديات هو الإجهاد النفسي والعصبي الذي تعاني منه النساء نتيجة محاولتهن موازنة بين العمل والحياة العائلية. يجدن أنفسهن يقومن بوظيفتين في نفس الوقت، مما يتطلب منهن بذل جهود إضافية لإدارة الضغوط المتعددة في الحياة اليومية، بالإضافة إلى ذلك، يواجهن نقصًا في الرعاية المناسبة للأطفال، مما يؤدي إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية، فنقص الرعاية الكافية للأولاد يعمل على زيادة مستوى التوتر العائلي والاضطرابات النفسية لدى الأفراد، ويسهم في زيادة حالات التفكك الأسري والطلاق.

بالتالي، يُظهر التطور الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع الجزائري تبعاته على حياة المرأة. على الرغم من الفرص الجديدة التي أتاحتها لها هذه التحولات، إلا أنها تواجه تحديات وصعوبات تتعلق بموازنة بين الحياة المهنية والعائلية، ونقص الدعم والرعاية اللازمة كما يتطلب التعامل مع هذه المشاكل واجتيازها اهتمامًا من القوى الاجتماعية والسياسية لضمان حياة متوازنة ومستدامة للمرأة في المجتمع الجزائري.

3. مقاربة سوسيولوجية حول ظاهرة الطلاق:

الأسرة الجزائرية من بين الأسر التي تعاني الكثير من المشكلات الاجتماعية والتي أدت إلى زعزعة بنائها وعدم قيامها بوظائفها على أكمل وجه، من بينها طبيعة العلاقات، حيث تعتبر العلاقات السائدة داخل الأسرة في كل المجتمعات أساس استمرارها واستقرارها أو انهيارها وتفككها، فهي تمثل جملة من التفاعلات القائمة، والتي تحدد الأدوار والمهام التي يقوم بها كل عضو فيها، فكلما أنجزت الأدوار، كلما ازدادت شبكة العلاقات قوة، الشيء الذي يؤدي إلى تماسك الأسرة واستقرارها، والعكس صحيح، كلما

كان التسيب والإهمال وعدم متابعة القيام بالأدوار، كلما ضعفت العلاقات الأسرية، والنتيجة هي تفكك الأسرة وتصدعها الناتج بالأساس عن تحول مفاجئ في حياته الفكرية والاجتماعية والاقتصادية.

في ظل انتشار العلم والتعليم، ظهرت شخصية الفرد بشكل متميز في المجتمع الجزائري، مما أدى إلى تقليل سلطة رب الأسرة وتأثيره في صنع القرارات الأسرية، ولقد أحدث ظهور الشخصية الفردية شعورًا بالاستقلال، حتى بالنسبة للمرأة التي تحررت من العزلة والأمية وبدأت تشارك الرجل في مجالات العلم والعمل. ومع ذلك، فإن هذا الظهور الفردي أدى أيضًا إلى تحرر بعض التقاليد والعادات والقيم والقيود.

وبصورة عامة، أصبحت الحياة أكثر ضيقًا بسبب التطورات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية التي أحدثت احتياجات ومتطلبات صعبة للطبقتين الدنيا والوسطى لتلبيتها، في مسائل الخطبة والزواج والطلاق، بحيث شهدت تغيرات وتحولات نتيجة التغيرات في القيم والمفاهيم المجتمعية.

ومنه، يظهر أن انتشار العلم والتطور الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع الجزائري قد أثر بشكل كبير على المفهوم التقليدي للأسرة والعلاقات الأسرية. يتطلب التعامل مع هذه التحولات وتحدياتها اعتبار التوجهات الحديثة للفرد والعائلة وضمان الحفاظ على التوازن بين القيم والمتطلبات الجديدة والموروث الثقافي القوي في المجتمع الجزائري،

وفي هذا السياق، أدى بروز الشخصية الفردية إلى شعور الأفراد بالاستقلالية والحرية، حتى لدى المرأة التي انعزلت سابقًا وكانت مقيدة بالتقاليد الاجتماعية، ومع تمكين المرأة من الحصول على التعليم والاندماج في سوق العمل، تطورت آفاقها وتوسعت خياراتها، مما أدى إلى تحولات في دورها وموقعها في الأسرة والمجتمع، ومع هذا التحول، زادت الضغوط على الحياة الزوجية والأسرية.

فقد أصبح الاستقلال المادي والنفسي لكل طرف في الزواج هدفًا مهمًا، حيث يسعى الأفراد إلى تحقيق رغباتهم الشخصية واستمتاع بالحياة. وقد أدى هذا التحول إلى انفصال الأزواج بشكل أكثر سرعة وتوتر، بحثًا عن حياة أكثر رغدًا ونعيمًا، ولا يقتصر الطلاق على الأزواج الذين يعانون من ضيق العيش والصعوبات المادية فقط، بل يشمل أيضًا الأزواج في الطبقات المترفة الذين يسعون لتحقيق الترف

والاستمتاع بالمزايا المادية والراحة، فقد أصبح الزواج في هذه الطبقات مسابقة للتبذير والبذخ، وتحولت العلاقة الزوجية إلى مساحة للصراع والتوتر بدلاً من أن تكون مصدرًا للسعادة والتوازن.

بالتالي، فإن تحولات المجتمع والتغيرات الاجتماعية قد أثرت على نمط الحياة الزوجية وأساليب التفاعل الأسري. يتطلب التعامل مع هذه التحولات فهمًا عميقًا للتحديات التي تواجه الأسرة الجزائرية في الوقت الحاضر، وتعزيز القيم الأسرية القوية والتوازن بين الحاجات الفردية والاحترام للتقاليد والقيم الثابتة للمجتمع.

و"يتضمن الطلاق انفصال الوالدين وانهيار التماسك العاطفي والبناء الاجتماعي للأسرة وزوال مقومات وجودها" (خيري خليل الجميلي،1998، 247) والطلاق في حد ذاته ليس مشكلة اجتماعية، بقدر ما هو حل لها، فبدلا من ذلك الجو الأسري المشحون بالتوترات والخصام الدائم بين الزوجين، الذي قد يؤدي بدوره إلى التأثير على شخصية الأبناء، الأحسن والأفضل أن ينفصل الزوجان، فقد يتخلص الطفل من التوتر والقلق الدائمين في الأسرة بانفصال الوالدين، "وقد أثبتت الكثير من الدراسات أن تأثير الانفصال بين الوالدين أقل بكثير من وجودهما في حالة جدال وخصام" (زكريا الشربيني، ويسرية صادق، 1998، 132)، فالطلاق هو مظهر من مظاهر التفكك الأسري الكلي وانهيار الوحدة الأسرية وكذلك انحلال بناء الأدوار الاجتماعية المرتبطة بها والذي بموجبه تتصدع الأسرة بشكل نهائي فينفصل الزوجين ويربي الطفل من قبل أحد الوالدين أي الطرف المتبقي معه ويحدث هذا نتيجة لتعاظم الخلافات بين الزوجين إلى درجة لا يمكن إدراكها.(مسعودة كسال، 1986، 22)

يعتبر الطلاق مظهرًا للتفكك الأسري الشامل وانهيار الوحدة الأسرية، وكذلك انحلال بنية الأدوار الاجتماعية المترابطة بها، يحدث ذلك عندما تتصدع الأسرة بشكل نهائي ويقوم الزوجين بالانفصال وتربية الأطفال من قبل أحد الوالدين الذي يبقى معهم، هذا ويعد الطلاق نتيجة للعديد من العوامل والمشاكل التي تؤثر على استقرار الحياة الزوجية، من بين هذه العوامل توجد عدم التوافق بين الزوجين في القيم والمعتقدات، وعدم قدرة الزوجين على التواصل وحل المشاكل بشكل بناء، وتدهور الحالة العاطفية والجنسية

بينهما، وانعدام الثقة والاحترام المتبادل، والتوترات المالية والمشاكل الاقتصادية، والتدخلات الخارجية مثل ضغوط العائلة والمجتمع.

إن حدوث الطلاق يسبب تأثيرات سلبية على الأفراد والأطفال والمجتمع بأكمله، ويشعر الأطفال بالضياع والتشتت بسبب فقدانهم للأمن والاستقرار الأسري، وتزداد مخاوفهم وقلقهم بشأن المستقبل. ويتأثر الزوجان بشكل عاطفي واجتماعي، وقد يعانيان من الوحدة والاكتئاب والضغط النفسي.

لذلك، يتطلب التصدي لمشكلة انتشار الطلاق فهمًا عميقًا للأسباب الكامنة والعوامل المؤثرة في حدوثه. كما يجب تعزيز ثقافة التواصل وحل المشاكل، وتعزيز الوعي الزوجي والتربوي لبناء علاقات زوجية صحية ومستقرة، ودعم الأسرة بمختلف الجوانب بما في ذلك توفير الدعم النفسي والمعنوي والمساعدة المالية للعائلات المتأثرة بالطلاق، وتوفير البرامج والخدمات التعليمية والتوجيهية للأطفال لمساعدتهم على التكيف مع تغير الظروف العائلية.

تشير الأدلة إلى أن الأساس لتفاهم واستمرارية حياة سعيدة وآمنة للزوجين يعود إلى التربية الأسرية. فالأسرة تمثل البيئة التي ينشأ فيها الأطفال، فإذا كانت الأسرة صالحة ومثلى، فإنها تؤدي إلى تنمية نمو إيجابي للأبناء، وإذا كانت الأسرة معيبة أو فاسدة، فإنها تؤدي إلى تأثير سلبي على سلوك وسلامة الأبناء.

في حالة الطلاق، إذا كان الانفصال هو الوسيلة لحل المشاكل الموجودة بين الزوجين، فينبغي عليهما أن يوضحا لأطفالهما سبب الانفصال بطريقة إيجابية ومفهومة، وأن يؤكدا لهم حبهم واهتمامهم بهم، كما يجب أن يعرضا لهم حقيقة أنهم يحترمان مشاعرهم ويرغبان في سلامتهم وسعادتهم وينبغي أن يتيحا لأطفالهما حرية الاختيار فيما يتعلق بإقامتهم وعلاقتهم مع الوالدين، مع الاهتمام بالتوجيه والدعم لهم لتحقيق تكيفٍ سليم وصحي مع الوضع الجديد.

من الضروري أن يكون التواصل مفتوحًا وصادقًا بين الوالدين وأطفالهما خلال هذه الفترة الصعبة يمكن للوالدين أن يشرحا لأطفالهما بأسلوب مناسب لعمرهم السبب والظروف التي أدت إلى الانفصال، وأن يطمئناهم بأن الحب والرعاية لا يتغيران رغم التغير في الحالة الزوجية ويجب أن يعملا على إرشادهم

وتوجيههم بشـــكل صـــحيح ليفهموا أنهم ليســـوا مســـؤولين عن مشـــكلة الطلاق وأنهم لا يزالوا محبوبين ومدعومين من الوالدين.

بشكل عام، يجب أن يعمل الوالدان على خلق بيئة داعمة ومستقرة للأطفال بغض النظر عن حالة الزواج، كما ينبغي عليهما تقديم الرعاية والحب والاهتمام والتوجيه لأطفالهما لتعزيز تكيفهم ونموهم الصحي في هذه المرحلة المحورية من حياتهم.

4. تفاقم حجم ظاهرة الطلاق:

تشير أرقام الطلاق في الجزائر إلى مؤشرات لانهيار اجتماعي وشيك، يهدد الخلية الأولى لبناء المجتمع "الأسرة" بالاندثار، فينتج عن ذلك أكثر من 100 ألف طفل ضحية لحالات طلاق قدرتها وزارة العدل فقد أشارت الوزارة إلى تصاعد مخيف في حالات الطلاق في الجزائر، حيث بلغت 66 ألف حالة في عام 2020، مما يمثل ارتفاعًا بنسبة 800 حالة مقارنة بالعام 2019 عندما بلغت 65 ألف حالة. كما شهدت حالات الخلع ازديادًا أيضًا، حيث تجاوزت 15 ألف حالة في عام 2020 بعد أن كانت أكثر من 13 ألف حالة في عام 2019، تلك الأرقام تعكس تصاعدًا في حجم وتزايد ظاهرة انهيار الرابطة الزوجية وفك العلاقات الزوجية في البلاد. (ايمان عومر، 2022)

أرقام اعتبرها المختصون بمثابة الزلزال المدمر لأقدس علاقة بين رجل وامرأة، والذي وصفها الله في كتابه بـ "الميثاق الغليظ"وهذا ما يجعل الطلاق يتحول إلى ظاهرة مخيفة تنجر عنها مشاكل اجتماعية خطيرة، هذا الواقع تغير كثيراً، وتشير أحدث الاحصائيات عن ارتفاع معدلات الطلاق أو الخلع من عام إلى آخر وهو ما نشرته وزارة العدل الجزائرية حدوث 44 ألف حالة طلاق وخلع في النصف الأول من عام 2022، أي بواقع 240 حالة يومياً و10 حالات في الساعة، معظمها في الفئة العمرية بين 28 و35 سنة، أي بين المتزوجين حديثاً. (ايمان عومر، 2022)

إن انتشار ظاهرة الطلاق السريع الذي لا يستمر أحيانا شهرا أو شهرين، حول الزواج إلى أشبه بلعبة تنتهي برجوع كلى الزوجين إلى حياته السابقة والضحية هم الأطفال، ويتم النظر يوميا في ما يفوق 240 قضية مقسمة إلى فترتين صباحية ومسائية، لفتيات تعدد أسباب طلاقهن، فمنهن من اكتشفن بعد أسبوع

من الزواج أن رجل أحلامها مجنون أو مدمن مخدرات أو رجل اتكالي لا يملك وظيفة ولا مسكنا ومنهن من فرض عليهن الطلاق وقرر الأزواج فك الرابطة الزوجية بسبب شجارات الأمهات مع كناتهن لأتفه الأسباب أو قرار الأزواج الارتباط بأخريات.

كما تفيد الإحصائيات الرسمية التي قدمتها وزارة العدل، عن ارتفاع طلبات فك الرابط الزوجي من قبل الزوج، وقدرت خلال الفترة نفسها 44 ألف حالة، الأمر الذي يفسره العديد من المحامين برغبة الأزواج في التنصل من المسؤولية عن طريق الانفصال نتيجة عجزهم المادي الذي حال دون تمكنهم من التكفل بالمصاريف الاقتصادية في ظل محدودية دخلهم مقابل التهاب أسعار مختلف السلع والخدمات.

الأرقام الصادمة عن حالات الطلاق المتنامية تثير عدداً من النقاشات على مواقع التواصل الاجتماعي، خصوصاً على صفحات الاستشارات القانونية وتلك التي تعنى بالتطرق إلى مواضيع الأسرة فهناك من يحمل المرأة مسؤولية الطلاق على اعتبار أنها أصبحت شديدة التأثر بالحياة المروج لها على منصات التواصل الاجتماعي وبحثها عن حياة مثالية، مما يسبب ضغوطاً على الزوج الذي يجد نفسه أمام طلبات لا تنتهي في حين تقول فتيات إن الرجال لم يعودوا قوامين ويفتقدون حس المسؤولية تماماً ويجهلون متطلبات المرأة.

وفقًا للمقاربة السوسيولوجية فإن الإصلاحات القانونية قد زادت إقبال المرأة على طلب الخلع واستخدام المال كوسيلة لشراء حريتها. ومع ذلك، في بعض الحالات، يجد بعض النساء أنفسهن مضطرات لطلب الخلع كحل بديل عندما يجدن أنفسهن عالقات تحت سقف واحد مع أزواج لا يحملون من الرجولة إلا الاسم.

أصبح الخلع وسيلة للنساء اللواتي استنفدن جميع الطرق الأخرى لحل مشاكلهن الزوجية، وأن التوجه التحرري الذي ينتشر بين النساء الجزائريات في الفترة الأخيرة والاستقلالية الاقتصادية التي يتمتعن بها، قد ساهم في زيادة هذه الظاهرة. ومع ذلك، فإن الوضع الحالي يشكل تهديدًا للمجتمع الجزائري، على الرغم من أنه يرى أنه في بعض الحالات يكون الطلاق مبررًا قانونيًا، كما أن هذه الأرقام تحيلنا إلى القول بوجود آلاف الأطفال اليتامى والمحرومين من أحضان عائلاتهم ليتحول الطفل لورقة الضغط التي يستخدمها كلا الوالدين في النزاع ويرغبان في استمالته دون الاكتراث لوضعيته وحالته النفسية، التي قد تجعله أكثر ميلا

للعنف أو الانطواء وهي صورة على الصراع النفسي الذي يعيشه الطفل، كما تدفعنا إلى التأكيد بأن تفشي هذه الظاهرة سيؤثر حتما على سلم القيم والأخلاق لدى العديد من المطلقات اللواتي يلجأن في الكثير من الأحيان إلى طرق غير شرعية لتدبر أمور الحياة.

5. أسباب الطلاق:

1.5. اختلاف الطباع والأخلاق:

في فترة الخطبة، يبدو كل خاطب بأفضل مظاهره ويخفي العيوب والسلبيات في شخصيته. ومع الزواج، تظهر الطبائع الحقيقية للأفراد. قد يكون هناك تناقض في الطبع بين الزوجين، حيث يكون أحدهما مبذرًا والآخر مقتصدًا، أو يكون أحدهما متحررًا من التقاليد والآخر محافظًا عليها، أو يكون أحدهما عدوانيًا والآخر لطيفًا وودودًا، أو يكون أحدهما يمارس هواية تكرهها الطرف الآخر. يتمكن الأزواج من اكتشاف هذه الجوانب الحقيقية للشخصية بعد الزواج وتعايشهما في بيئة واحدة.

وتتباين هذه الاختلافات في الطباع والسلوك بين الزوجين وتؤثر على حياتهما الزوجية. وقد يتسبب ذلك في توترات وصراعات داخل العلاقة الزوجية ويؤدي في بعض الحالات إلى النمط المتكرر للخلافات والمشاكل الزوجية، تلك الاختلافات قد تؤثر على الرغبة في الاستمرار في الحياة الزوجية، وقد تدفع بعض الأزواج إلى النظر في الطلاق كحل بديل للتخلص من الصراعات والتوترات. وهكذا، يتجلى أثر هذه الاختلافات في تفكك العلاقة الزوجية وانهيار الوحدة الأسرية.

2.5. العوامل الاقتصادية:

فالعوامل الاقتصادية تلعب دورًا في حالات الطلاق، حيث يعتبر بعض الأفراد المشاكل المالية وعدم القدرة على تلبية احتياجات الأسرة عاملاً مؤثرًا في انهيار العلاقة الزوجية. يمكن أن يؤدي الضغط المالي إلى التوترات والخلافات المستمرة بين الزوجين، والتي قد تزيد من احتمالية حدوث الطلاق، علاوة على ذلك، قد يلجأ بعض الأزواج إلى سلوكيات ضارة مثل تعاطي الخمر والمخدرات كوسيلة للهروب من الضغوط المالية والمشاكل الزوجية. يمكن أن يؤدي الإدمان على هذه السلوكيات إلى تدهور العلاقة الزوجية وزيادة التوتر وعدم الثقة بين الزوجين، مما يزيد من احتمالية حدوث الطلاق.

"يعتبر العامل الاقتصادي مسؤولا عن حالات الطلاق كهروب رب الأسرة من مواجهة مسؤولياته إلى إدمان الخمر والمخدرات أو الالتجاء إلى مزاولة أعمال لا يقرها القانون مما يعرضه للسجن في بعض الأحيان كما يؤدي انخفاض المستوى الاقتصادي عادة إلى انخفاض القيم داخل الأسرة، وعجز المرأة عن الوفاء بالالتزامات نحو زوجها نتيجة خروجها للعمل وهنا قد تظهر بعض الانشقاقات في العلاقات الأسرية مما يؤدي إلى تفكك أو انهيار وحدة الأسرة(نادية حسن أبو سكينة وآخرون، 2011، 194)،بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يؤدي انخفاض المستوى الاقتصادي إلى انخفاض القيم داخل الأسرة عندما يكون هناك قلة في الموارد المالية وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للأسرة، قد يحدث تدهور في العلاقات الأسرية وزيادة الضغوط النفسية والتوتر، يمكن أن يؤثر هذا التدهور في حالات الطلاق وتفكك الأسرة بشكل عام، يمكن القول أن العوامل الاقتصادية تلعب دورًا هامًا في حدوث حالات الطلاق، حيث يمكن أن تزيد الضغوط المالية والاقتصادية من التوترات الزوجية وتؤثر على القيم والثقافة داخل الأسرة.

3.5. العوامل الاجتماعية والأخلاقية:

وتتمركز حول الأساليب الاجتماعية والعلاقات والأنماط والقيم والمعتقدات والمحاور التربوية كافة التي يمكن توجيهها ومن أهمها:

- الزواج في سن مبكر أو في مرحلة المراهقة.
- الزواج في سن مناسب لكن مع عدم تواجد النضج الفكري والثقافي.
- التسرع والسطحية في الاختيار وعدم دراسة الشخصيات جيدا، الاعتقاد الخاطئ عن الزواج أنه مجرد علاقة عاطفية رومانسية.
- اختلاف أوجه النظر في عملية التنشئة الاجتماعية للصغار.
- صراع الأدوار بين الزوجين وزيادة الضغوط النفسية لأحد الزوجين وعدم قدرة الفتاة على تحمل المسؤولية وأعباء الحياة الزوجية.
- عدم قدرة الرجل على إشباع احتياجات زوجته العاطفية والجنسية.

- الزواج عن عدم اقتناع خوفا من الوصول إلى سن العنوسة بالنسبة للفتاة وعدم مراعاة الفروق الاجتماعية والبيئية والثقافية لكلا الطرفين ما يؤدى إلى صعوبة الاستمرار.
- الانحرافات الخلقية والخيانات الزوجية لأحدهما وأثره على الأعضاء بل على النسق كله.
- اختلال الميول والعادات والتقاليد والقيم وعدم وضوح الضوابط الأخلاقية ولاجتماعية.
- توتر العلاقة بين ا لآباء والأبناء.

4.5. العوامل النفسية والعاطفية:

من أجل تلبية الاحتياجات العاطفية للأفراد، تلعب الأسرة دورًا حيويًا، فالفرد يحتاج إلى الشعور بالأمان والاحترام والتقدير، وهذه الاحتياجات النفسية يمكن تحقيقها بشكل أساسي عن طريق الأسرة، يمكن أن تؤدي بعض العوامل إلى عدم قدرة الزوجة على الاستمرار مع رجل ضعيف الشخصية، حيث قد لا تشعر بالأمان في حياتها الزوجية، بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تتسبب الغيرة الزائدة وغير المبررة في حدوث خلافات بين الزوجين وتؤثر على العلاقة الزوجية، حيث تعتبر الثقافة الذكورية التي تنظر للمرأة باعتبارها خادمة وجسمًا للمتعة عاملًا مؤثرًا في حدوث الطلاق، إذا كان الزوج يتجاهل حقوق المرأة ويعاملها بطريقة غير عادلة، فقد يتسبب ذلك في تدهور العلاقة الزوجية.

أحد العوامل المهمة هي عدم إعطاء الفرصة للزوجين لإصلاح علاقتهما وتحسينها، حيث يتم التركيز على الإلقاء باللوم وتشويه صورة الآخر بدلاً من التفكير في تحسين العلاقة بينهما، قد يتجه البعض إلى الطلاق كحل لمشاكلهم الزوجية بدلاً من إعطاء الفرصة للتغيير والتطور، بشكل عام، يمكن القول أن هذه العوامل المذكورة تسهم في حدوث حالات الطلاق نتيجة لعدم تلبية الاحتياجات العاطفية والاجتماعية للأفراد داخل الأسرة.

5.5. عوامل عقلية:

تختلف التوقعات بين الزوجين نتيجة لاختلاف مستوى التفكير لديهما، وهذا الاختلاف يمكن أن يكون سببًا في حدوث مشكلات خطيرة بينهما. فعندما تكون التوقعات المتباعدة والمختلفة، ينشأ صراع عنيف يعرف بصراع التوقعات الذي يتمثل في الصدام بين الزوجين نتيجة لتوقعاتهما المتناقضة حول الأمور

المختلفة في الحياة الزوجية. يمكن أن تتعلق هذه التوقعات بالأدوار والمسؤوليات المنزلية، والمفهوم الشخصي للسعادة والنجاح، وتوقعات الحياة المهنية والاجتماعية، وغيرها من الجوانب، عندما يواجه الزوجان تباعدًا كبيرًا في توقعاتهما، يصعب التوافق والتفاهم بينهما.

يمكن كذلك أن يؤدي هذا الصراع إلى زيادة المشكلات والاحتكاكات في العلاقة الزوجية، مما يؤثر على التواصل والتفاهم المتبادل، هذا وللتغلب على صراع التوقعات، يجب على الزوجين العمل على تعزيز التواصل والتفاهم بينهما، وأن يسعوا للتوافق والتوازن في الأهداف والرغبات المختلفة.

6.5. عوامل دينية:

وضع الإسلام حدود وضوابط للعلاقة الزوجية بين الرجل والمرأة معا في إطار الأسرة قصد تهيئة الظروف المثلى التي يجد كل منهما في ظلالها غايته ومبتغاة وفقا للشروط والآداب التي سنها الشرع وأقرها، فالزواج في الإسلام شركة لا يبنى كل طرف فيها الربح لوحده على حساب الآخرين وإنما قوامه التعاون وحسن العشرة بمفهومها الشامل.

وأوضح الإسلام أن حياة الرجل والمرأة معافي إطار الأسرة إنما قصد تهيئة الظروف المثلى التي يجد كل منهما في ظلالها غايته ومبتغاة وفقا للشروط والآداب التي سنها الشرع وأقرها ،فالزواج في الإسلام شركة لا يبنى كل طرف فيها الربح لوحده على حساب الآخرين وإنما قوامه التعاون وحسن العشرة بمفهومها الشامل (المبارك محمد وآخرون، 1423، 45)، فلقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم عن الشباب: "إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه" (الشتري سعيد بن ناصر، 1423، 628)، وعن المرأة يقول عليه الصلاة والسلام: "تنكح المرأة لأربع لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها فاظفر بذات الدين تربت يداك" (نبيل توفيق السمالوطي وآخرون، د.ت، 238)

6. الطلاق بين الخلع وصندوق المطلقات: تشجيع لتفكيك الرباط المقدس:

يرتبط الطلاق في الشريعة الإسلامية بالتصور الإسلامي للأسرة، فالأسرة في تصور الإسلام مؤسسة اجتماعية واقتصادية، تستمد مفهومها من التسمية التي تدل عليها فهي تدعى (الأسرة)و(العائلة) فالأسرة مشتقة من الأسر، والأسر معناه المادي هو الشد والربط بقطعة من الجلد تسمى السيركان

يشد بها العدو ويدعى(الأسير) وبالمعنى المجازي تعني الأسرة الرابطة التي تربط بين أفرادها وتشد بعضهم إلى بعض وتجعل منهم قوة وهي بذلك تعني الجانب الاجتماعي من المؤسسة (عبد السلام الترمانيني، 1998، 287)، فالأسرة تتألف من الأبناء، ويُعتبر الأبناء هم من يلتزم الرجل بتربيتهم والإنفاق عليهم، وهذا يعكس الجانب الاقتصادي للمؤسسة الأسرية، وقد منح الإسلام الرجل مسؤولية إدارة هذه المؤسسة كأب وزوج، ومنحه سلطة للحفاظ على الرابطة العائلية وتأمين احتياجاتها المالية والمعيشية.

وبالتالي، وضع الإسلام الرجل في مركز القيادة في المؤسسة الأسرية، والتي تُعتبر عماد المجتمع والأساس الذي يبنى عليه. وبجانب ذلك، أعطى الإسلام المرأة دورًا أكبر في إدارة الأسرة ومشاركتها فيها، ووكل لها مسؤولية رعاية الجوانب الداخلية وكل ما يتعلق بطبيعتها، كما أعطى الإسلام المرأة حقوقًا قانونية وإنسانية متساوية مع الرجل، تجدر الإشارة إلى أنه لولا قوة الإيمان برسالة النبي ودعوته، لكان من الصعب على العرب قبول تلك التغييرات في موقع المرأة ومساواتها بالرجل.

1.6. حول ماهية الخلع:

الخلع هو إزالة الرابطة الزوجية بطلب من المرأة إذا كرهت من زوجها أمورا لا تطيقها، وقد أفسح الإسلام لمثل هذه المرأة المجال للتخلص من زوجه القاء مال تدفعه إلى زوجها، فتفدي نفسها بالمال، أو بمنفعة تقدمها للزوج كإرضاع ولده أو حضانته دون أجر، وقد استدل الفقهاء على جواز الخلع بقوله تعالى: فلا جناح عليهما فيما افتدت به"(سورة البقرة: 229)، وتأيد هذا الجواز بالسنة، فقد روى البخاري أن امرأة ثابت بن قيس بن شماس أبغضت زوجها وكرهته، فأتت النبي (ص) فقالت: يا رسول الله ثابت بن قيس لا أعتب عليه في دين ولا خلق ولكني أكره الكفر في الإسلام. فقال الرسول: أتردين عليه حديقته؟ وكان قد جعلها مهرا لها، فقالت نعم: فقال الرسول لثابت: اقبل الحديقة وطلقها تطليقة، فردت عليه حديقته وفرق الرسول بينهما، وكان ذلك أول لخلع في الإسلام (المعارف للثعالبي، 610)

وإلى جانب حق الزوج في التطليق أتاح الإسلام للزوجة الحق في فصم علاقتها بزوجها في الحالات التالية: (عبد السلام الترمانيني، 1998، 242)

- إذا فوضها بتطليق نفسها منه ويدعى ذلك تمليك العصمة.
- إذا كرهت زوجها ولم تطق العيش معه في حق لها أن تطلب تطليقها منه لقاء مال تفتدي به نفسها ولا يحق له ديانة أن يأخذ منها أكثر ما أعطاها من مهر.
- إذا كان الزوج مصابا بعيب لا يمكن معه استمرار الحياة الزوجية.
- إذا قصر في الإنفاق عليها.
- إذا غاب عنها وطال غيابه أو صدر بحقه حكم بالحبس مدة ثلاث سنوات فأكثر، فلها بعد سنة من حبسه أن تطلب الطلاق منه.

فنرى الإسلام قد وازن بين حق الزوج في فصم علاقته بزوجته وبين حقها في فصم هذه العلاقة، ولم يلزمها بالعيش معه على كره أو مضض.

وتشهد ظاهرة الطلاق في المجتمع الجزائري خلال السنوات الأخيرة تناميا رهيبا، خاصة بعد إقرار حق الخلع واستحداث صندوق دعم المطلقات، وهي عوامل كلها شجعت العديد من النساء إلى اختيار طريق الحرية والعيش بمفردهن، خصوصا اللواتي يتملكن مرتبا محترما.

وكشفت إحصاءات رسمية نشرتها وزارة العدل الجزائرية حصول 44 ألف حالة طلاق وخلع في النصف الأول من العام الحالي، أي 240 حالة يومياً و10 حالات في الساعة. وحتم ذلك دقّ متخصصين ناقوس الخطر من تهديد تماسك المجتمع وزعزعة بيوت الأسر، فيما يعزو البعض الظاهرة إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة، فيما يرى آخرون أنها مرتبطة بفكرة الزواج في حدّ ذاتها. وأشارت الإحصاءات أيضاً إلى أن عدد حالات الطلاق في الجزائر ترتفع بشكل كبير، وبلغت 100 ألف في عامي 2020 و2021، وهو رقم مخيف جداً، علماً أنها وصلت إلى 68 ألفاً عام 2019 (فتيحة زماموش، 2022)، وهو رقم ينذر بمدى هشاشة الأسر الجزائرية التي أصبحت تواجه وتحل مشاكلها عبر المحاكم بدل تبنيها أسلوب الحوار والتفاهم.

وقد عرف القانون الجزائري تعديلات جذرية فيما يخص التشريع الخاص بظاهرة الخلع، فالمادة 84 من القانون القديم كانت تعتبر موافقة الزوج شرطا أساسيا في إجراءات الخلع، كما كانت تطالب المرأة بذكر

أسباب الخلع أمام القاضي، أما في القانون الحالي، فالمادة المعدلة أسقطت موافقة الزوج ومكنت المرأة من خلع زوجها دون موافقته، كما أن القانون الجديد لم يطالب المرأة بذكر الأسباب التي من أجلها يتم الخلع، وهو ما رفع عدد حالات الخلع التي بلغت 44ألف حالة خلال سنة واحدة فقط سنة 2022، "وأمام ارتفاع حالات الطلاق التي ترجع حسب الكثيرين إلى سهولة "إجراءات" الخلع، توجد بالمقابل جمعيات تعمل على زرع التوعية وتوفير الحماية القانونية للمطلقين خاصة السيدات، وتشير إحصائيات لوزارة العدل الى أنه تم تسجيل 44الف حالة طلاق عن طريق "الخلع"، طيلة سنة 2022 والسداسي الاول من 2023، والأسباب الرئيسية تتمثل في الخيانة الزوجية والتهرب من المسؤولية الزوجية.

تعد هذه الأرقام مؤشرا صغيرا عن حجم ظاهرة الخلع ولجوء المرأة إلى التخلي عن زوجها واختيار العزف المنفرد، فأحيانا تكون على حق وهي أدرى بظروفها، لكن حجم تداعيات فك العلاقة الزوجية، سيكون كارثيا على المدى البعيد، لكون الأبناء هم دائما من يدفع فاتورة الطلاق.

"ويعتبر القانون الجزائري أن الخلع بمثابة الطلاق لا فسخ العقد، والدليل أنه يضع بند الخلع في فصل الطلاق ليس في فصل الفسخ؛ وفق لما جاء في المادة 54 فإن القاضي هو من يحكم في هذه القضية وفق رؤيته للأسباب، ولا يجب أن يتجاوز وقت الحكم قيمة صداق المثل؛ الخلع في الشريعة الإسلامية هو تقديم فدية للزوج حتى يطلق زوجته التي لا تطيق الحياة معه، ويتم احتساب هذه الفدية بشكل ودي، ويحكم فيها القاضي؛ حرم الله سبحانه وتعالى خلع الزوج مقابل مال يحصل عليه إلا في حالة واحدة وهي عدم إقامة حدود الله بينهم مثل كراهة الزوجة لزوجها" (الطلاق في الجزائر 2023)

وقد اختلفت الآراء حول الخلع، فلم يعد ذلك الطابو الذي تهابه المرأة والأسرة، ولم تعد نظرة المجتمع تهم كثيرا فالتغيرات العميقة التي عرفها المجتمع الجزائري أنتجت" تمردا" على القيم المجتمعية، حيث يعتقد الكثير أن ما يحدث باسم الحرية وحقوق المرأة، أنتج تفككا قيميا وضحايا من كل الفئات والأعمار، فإذا كانت التقاليد المجتمعية قد فرضت قيودا وحواجز حافظت على تماسك الأسرة الجزائرية، فإن الحداثة وتقنين الحقوق والواجبات الأسرية، أضحى سبيل المرأة للعيش وفق تصورها وقناعتها.

أما عن الخلع، فأسبابه كثيرة، منها ما هو مرتبط بالزوجة تحديداً، التي لم تعد ترضى بالعيش أسرياً داخل العائلة الكبيرة، وإذا ما رضيت لم تتحمل، ما يدفعها لمطالبة الزوج بالاستفراد سكنياً، وهو ما لا يكون متاحاً مادياً فينتج عنه خلع الزوجة للزوج، كما يحدث بسبب تخلي الزوج عن واجباته الزوجية من حيث الاهتمام والرغبة، بل كثيراً ما اشتكت الزوجة من نفور تام يبديه الزوج عما يصطلح عليه "المعاشرة الزوجية"، وفي هذا المجال قصص كثيرة انتهت بالخلع.

2.6. صندوق دعم المطلقات:

يهدف صندوق دعم المطلقات إلى حماية المرأة المطلقة والحاضنة للأطفال من اللجوء إلى طرق غير شرعية أو غير أخلاقية لتحصيل قوت أبنائها وكذا إلى حماية أطفالها من الانحراف وما يترتب عنه من آفات اجتماعية، وكان مجلس الحكومة قد صادق في مارس2023 على مسودة قانون يخص إصلاح تدخل الدولة في مجال ضمان الحق في النفقة للمستفيدين منها من أطفال ونساء. ويأتي المشروع الحكومي الجديد في ظل تزايد حالات الطلاق في الجزائر، والتي بلغت معدلات مقلقة تجاوزت بحسب إحصائيات وزارة العدل 44 ألف حالة طلاق وخلع خلال النصف الأول من العام الماضي، أي 240 حالة في اليوم و10 حالات في الساعة. (عثمان لحياني، 2023)

إن إنشاء صندوق لرعاية المطلقات هو إجراء يمكن أن يكون له أثر إيجابي في تخفيف العبء المادي الذي تتحمله المطلقات، وخاصة الأمهات الحاضنات للأطفال. على الرغم من أنه قد لا يغير النظرة العامة للمجتمع تجاه المطلقات، إلا أنه قد يساعد في تخفيف بعض الضغوط التي تواجههن في الجانب المالي، إلى جانب صعوبة الإجراءات الإدارية والقضائية التي يتعين على المطلقات مواجهتها للحصول على حقوقهن، وخاصة فيما يتعلق برعاية الأطفال لذا، فإن إنشاء صندوق لرعاية المطلقات يعد وسيلة لحماية الأطفال وضمان حقوقهم في حياة كريمة وبكرامة، ويساهم في ضمان تربيتهم في ظروف صحية وملائمة، "فالنساء المطلقات الحاضنات للأطفال في الجزائر يواجهن عدة مشاكل في تحصيل النفقة، بسبب رفض الوالد دفع هذه النفقة أو عجزه عن ذلك، واستحداث كنتيجة لهذه المعاناة ما يسمى بصندوق النفقة، وإمكانية التفكير في إنشاء صندوق خاص للنساء المطلقات الحاضنات، فصدر القانون(01/15) المؤرخ في

2015/01/04، المتضمن إنشاء صندوق النفقة، ثم تبعا لقانون أعلاه المرسوم التنفيذي (15–107) بتاريخ 2015/04/21 الذي يحدد كيفيات تسير حساب التخصيص الخاص رقم142–302، الذي عنوانه صندوق النفقة" (فوزية مصبايح، آمال مقدم، 2021)

تجدر الإشارة إلى أن إنشاء صندوق لرعاية المطلقات يعد خطوة إيجابية في توفير الدعم والرعاية للمطلقات وأطفالهن، ولكن يجب أن يتم بتنسيق وتعاون بين الجهات المعنية والمجتمع المدني لضمان توفير الموارد اللازمة وتنفيذه بشكل فعال وشامل، كان من نتيجة استحداث الحكومة الجزائرية لصندوق دعم المطلقات، أن عرفت ظاهرة الخلع ارتفاعا كبيرا، لكونه سيشجع حتما استعمال ورقة "الخلع" لـ " التمرد " والعيش في حرية مطلقة، مادامت السلطات العمومية وفرت أجرة محترمة لكل مطلقة، ولو لم تكن ضحيةّ.

وقد اعتبر رجال القانون أن صندوق المطلقات الذي تم إقراره مؤخرا، سيساهم في تفكيك الرابطة الأسرية، ويشجع النساء وبطريقة غير مباشرة على طلب الخلع والطلاق، فالنساء "استقوت" بصندوق الطلاق، ولم تعد تتخوف من الآثار المترتبة عن فك الرابطة الزوجية، وتستفيد المطلقة من مصدرين للأموال، الأول يمنحه لها القاضي ويتمثل في مبلغ التعويض عن الطلاق والضرر ونفقة الأطفال، والمنحة الثانية تتحصل عليها من صندوق المطلقات، وهذا الأمر سيشجع حتما النساء على الطلاق والخلع، ويساهم في ظهور ممارسات تسلطية من النساء على أزواجهن.

7. آثار الطلاق على الأسرة والمجتمع:

إن العلاقة الأسرية هي أساس العلاقات الاجتماعية واسعة المدى وتعد ركيزة أساسية في العلاقات الإنسانية حيث أن تماسك الأسرة مطلب مهم للحفاظ على تماسك المجتمع ويسهم في تصدع وحدة قوة النظام الاجتماعي، وتبرز أهمية الأسرة من حيث أنها الجماعة الأولية التي يكون فيها أفراد المجتمع وهي الخلية الأولى للحياة الاجتماعية إضافة إلى أنها مركز التفاعل ومسرحه الوحيد الذي يتلقى فيه الفرد تنشئته الاجتماعية ويتعلم فيه قواعد السلوك والآداب، ومن خلال ممارسته ووظائفه داخل الأسرة يستمد المعرفة ليمارس أدواره الاجتماعية، وأي خلل داخل الأسرة سيؤثر في وظيفة الفرد وينعكس على شخصيته وسلوكه في المجتمع، ومن الحقائق التي لا خلاف عليها بين علماء الاجتماع والتربية والفكر الإسلامي أن الأسرة عماد

المجتمع وقاعدة الحياة الإنسانية وإنها إذا أسست على دعائم راسخة من الدين والخلق والترابط الحميم فإنها تكون لبنة قوية في بنيان الأمة أو خلية حية في جسم المجتمع ومن ثم كان صلاح الأسرة هو السبيل لصلاح الأمة، وكان فسادها أو انحلالها مناط فساد المجتمع وانهياره.

ولا خلاف على أن الطلاق يشكل صدمة قوية تحدث شرخ وتصدع في كيان الأسرة التي تعد مكون أساسي من مكونات المجتمع وبالتالي فإنه لا يؤثر سلبا فقط على الأزواج بل يؤثر في الأسرة والأبناء والمجتمع ككل.

1.7. تأثيره على الزوجين:

الطلاق يشكل صدمة تؤثر سلبًا على الصحة النفسية والجسدية للمطلقين، حيث يتغير وضعهم الاجتماعي من متزوجين إلى مطلقين، مما يؤدي إلى تراجع مكانتهم الاجتماعية، إلى جانب تعليقات اللوم والشكوك في قدرتهم على النجاح في الحياة الزوجية .بالإضافة إلى ذلك، يعاني الرجل من صدمة وتذبذب في اتخاذ القرارات، خاصة إذا كان لديه أطفال. يترتب على الطلاق آثار سلبية متعددة على الصعيد العقلي والعاطفي والاجتماعي للرجل، مثل الأضرار المالية المترتبة عليه مثل مؤخرات الصداق والنفقة والحضانة، والتي قد تؤثر أيضًا على زوجته الثانية وأطفالها في حال قبولها للزواج به وتحمل الأعباء المالية المتعلقة بالطلاق، بالنسبة للمرأة يتسبب الطلاق في مشاكل كثيرة خاصةً إذا كانت في سن صغيرة أو لديها أطفال، تشعر المرأة المطلقة بالتشتت والتعاسة بسبب أبنائها وحياتها الفارغة كذلك فإن المجتمع يضيف إلى أعباء المرأة المطلقة بالنظرة السلبية التي يربطها بها، وتصبح مشكوكًا في سلوكها وأخلاقها وتواجه أيضًا أعباء مالية، حيث قد لا تجد مصدرًا للدخل إذا لم تكن تعمل، وإذا كانت تعمل، فقد تواجه التحامل والتجاهل من الناس من حولها

2.7. تأثيره على الأبناء:

الأسرة هي المنبع الأول للطفل في مجال النمو النفسي والعقلي فيما يصدر عن الوالدين من أمراض سلوكية أخلاقية تكون الأسرة منبعها ويؤثر ذلك أكثر شيء على الأطفال، فيتسبب في أضرار جسيمة للأبناء لأنه ينتج عنه الكثير من الآثار الاجتماعية والنفسية والعقلية السلبية منها:

– فقدان الثقة بالنفس: يعد الطلاق سببا مباشرا في فقد الطفل للثقة بنفسه حيث نجد أن بداخله كماً كبيراً من الشعور بالنقص، وقد يدفعه هذا الشعور لبعض التصرفات المرفوضة.

– الخلل السلوكي وانعدام الهوية: في البعد عن إشراف الأب إن كانوا مع الأم وفي البعد عن حنانالأم إن كانوا مع الأب، وفي هذه الحالة يكون الأطفال عرضة لوقوعهم تحت رحمة زوجة أبيهم بعد أمهم التي من المستحيل أن تكون بالنسبة لهم أماً.

–الشعور بالكراهية تجاه الآخرين والسلوك العدواني وغيرها من السلبيات، نتيجة عدم الإشراف على الأولاد من قبل الوالدين واهتزاز الأسرة يعطي مجالاً لهم للعبث في الشوارع والوقوع فريسة في أحضان المتشردين الذين يقودونه إلى عالم الجريمة والمهن المحرمة.

3.7. آثار الطلاق على المجتمع:

المجتمع يتكون من أسر مترابطة تكوّن نسيجه، فانحلال وتفكك هذه الأسر يسبب اضطرابات اجتماعية يعاني منها المجتمع ومن أمثلة ذلك:

– انهيار الزواج يُعَدُّ وسيلة لزرع الكراهية والنزاع والمشاجرة بين أفراد المجتمع، خاصة إذا تجاوز الطلاق حدود الأدب الإسلامي المحدد له، ومن ثم ينشأ خلاف وتنافُر وتقاضٍ ونزاعٍ بين أفراد العائلة المنفصلين، مما يؤدي إلى مشاحنات وعدم استقرار في المجتمع.

– تؤثر الأحداث المرتبطة بالطلاق على شخصية الرجل، حيث يعاني من هموم وأفكار وأعباء مالية قد تدفعه لاتخاذ تصرفات تؤثر سلبًا على المجتمع وتؤثّر في أداء عمله بشكل غير صحيح. قد ينجرف الرجل نحو سلوكيات إجرامية مثل السرقة والاحتيال، وتزيد هذه الهموم والألم على المرأة أيضًا، مما يدفعها للتفكُّر في سبل العيش وتستقي الدخل من طرق غير سوية، ما يؤثّر سلبًا على المجتمع بشكل عام.

– تشعر الأطفال الذين يتم تشريدهم وعدم رعايتهم واهتمامهم نتيجة انهيار الأسرة بالتشتُّت والضياع، مما يؤثّر في سلوكهم وقدرتهم على التأقلم مع المجتمع. يزيد هذا من معدلات الجريمة وانحراف الشباب، ويؤدي إلى زيادة حالات التخلُّف الدراسي والأمراض النفسية بين الأطفال والبالغين على حد سواء.

– تؤثّر انهيارات الأسرة سلبًا على أهداف التنمية، حيث يعتمد التنمية على وجود أسرة متوازِنة ووظيفية تنتج أفرادًا إيجابيين قادرين على تحمُّل المسؤولية الموكلة إليهم في رفع المجتمع وتطويره، ولكن عندما يحدث انهيار الأسرة، ينشغل أفرادها بمشكلاتهم الشخصية، ويُهمَلون مسؤولياتهم الاجتماعية، وبدلاً من أن يكونوا مساهمين مثمرين في المجتمع، يصبحون أشخاصًا محبطين يحتاجون إلى الدعم لتجاوز التحديات التي يواجهونها.

8. سبل الوقاية من ظاهرة الطلاق:

لضمان التوافق الأسري، يتطلب التعاون المستمر بين الزوج والزوجة في سعيهما لتحقيق أسباب التكيف وتجنب الخلافات والنزاعات التي يمكن أن تؤدي إلى الطلاق. بالإضافة إلى ذلك، يجب زيادة العوامل والأسباب التي تسهم في التوافق والانسجام الشامل، وتجنب الأسباب التي تؤدي إلى الطلاق وتنجم عنه آثار سلبية كبيرة، ولتحقيق ذلك، ينبغي الالتزام بالنقاط التالية:

– حسن الاختيار: يجب توجيه المقبلين على الزواج من خلال محاضرات توضح كيفية اختيار شريك الحياة، حيث تشير الدراسات إلى أن سوء الاختيار هو سبب العديد من حالات الطلاق. يجب تجنب التسرع في اتخاذ قرار الزواج والاهتمام بمعايير الاختيار المناسبة.

– التوعية والتثقيف الأسري: يجب تعزيز الوعي والثقافة الأسرية لدى الشباب المقبلين على الزواج، لتمكينهم من التعامل مع تحديات الحياة الزوجية. يجب توفير التوجيه والتثقيف المناسب لهم، وتزويدهم بالمهارات اللازمة لتجنب المشاكل التي تواجههم في حياتهم الزوجية.

– إعادة التوافق النفسي للمطلقة: يجب تقديم الدعم للمطلقة وتشجيعها على مواصلة تعليمها وممارسة هواياتها، وتشجيعها على الانخراط في العمل الاجتماعي والمساهمة في الجمعيات الخيرية. يجب تعزيز دمجها في المجتمع وتوفير فرص لتحقيق نجاحها الشخصي والمهني.

– تطوير مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية: يجب تعزيز دور مكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية في تقديم الدعم والمشورة للأسرة، تعتبر هذه المكاتب أحد المؤسسات الاجتماعية الهامة التي تساهم في حل المشكلات والأزمات الأسرية، وتعزيز استقرار الأسرة وتعزيز سلامتها النفسية والاجتماعية.

– تنمية الوعي الأسري: يجب تعزيز الوعي الأسري لدى الأفراد، وذلك من خلال وسائل الإعلام والاتصال، وكذلك في المؤسسات التعليمية. يجب توفير المعلومات والموارد التي تساهم في توعية الأفراد بأهمية الحفاظ على استقرار الأسرة وتجنب المشاكل الزوجية.

– التواصل الفعال: يجب تشجيع الزوج والزوجة على التواصل الفعال والصادق، وفتح الحوار المفتوح بينهما. يجب أن يتبادل الزوجان الأفكار والمشاعر بصدق واحترام، والاستماع بعناية لما يقوله الطرف الآخر.

9. خاتمة:

تعتبر الأسرة الوحدة الأولى التي تهدف إلى المحافظة على النوع الإنساني وهي تقوم على مجموعة من القواعد والضوابط التي تحددها لنفسها، حيث يعتبر نظام الأسرة نواة المجتمع لذلك كان أساسا لجميع النظم، ولذلك فهي ذات أهمية كبيرة بالنسبة لتربية الطفل وحياته، حيث تعتبر المسؤولة على تقرير النماذج السلوكية التي ينشأ عليها الطفل في الكبر، فلا شك أن شخصية الإنسان وفكرته عن هذا العالم وما يستدمجه من تقاليد وعادات ومعايير للسلوك إنما هي نتاج لما يتلقاه الطفل في أسرته منذ ولادته، وأي خلل داخل الأسرة سيؤثر في وظيفة الفرد وينعكس على شخصيته وسلوكه في المجتمع، فصلاح الأسرة هو السبيل لصلاح الأمة، وكان فسادها أو انحلالها مناط فساد المجتمع وانهياره.

ولا خلاف على أن الطلاق يشكل صدمة قوية تحدث شرخ وتصدع في كيان الأسرة التي تعد مكون أساسي من مكونات المجتمع وبالتالي فإنه لا يؤثر سلبا فقط على الأزواج بل يؤثر في الأسرة والأبناء والمجتمع ككل.

فمشكلة الطلاق أصبحت من المشاكل الاجتماعية الخطيرة التي أفرزها التغير الاجتماعي السريع وما صاحبه من أثار سلبية على بناء وتركيبة الأسرة وأنماطها، كما أدى هذا التغير إلى غياب ما يسمى بالضبط وفقدان المعايير الاجتماعية وغياب الضمير الجمعي، وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور قيم وعادات اجتماعية كالشجار والصراع الذي يحدث داخل الأسرة فيؤدي إلى انفكاك العلاقات الاجتماعية بين أفرادها وهو ما يؤثر على الفرد ويساعده على انسحابه من الوسط الأصلي والانحراف عن المعايير التي يحددها البناء الاجتماعي العام.

10. قائمة المراجع

1- ايمان، عويمر، (2023)، الطلاق المبكر يقوض المجتمع الجزائري بـ 240 حالة يوميا، مجلة الاندبندنت العربي، الثلاثاء 27 سبتمبر 2022، تاريخ التصفح 09 جويلية 2023.

2- الثعالبي أ. م، (2007)، .لطائف المعرف .السعودية: دار ابن خزيمة.

3- حسين، عبد الحميد رشوان، (2003)، الأسرة والمجتمع، دراسة في علم اجتماع الأسرة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.

4- خيري، خليل الجميلي، (1998)، السلوك الانحرافي في إطار التخلف والتقدم، المكتب الجامعي الحديث، مصر.

5- زكريا، الشربيني؛ يسرية، صادق، (1998)، تنشئة الطفل وسبل الوالدين في معاملة ومواجهة مشكلاته، دار الفكر العربي، مصر.

6- الشتري، سعيد بن ناصر، (1423)، مختصر صحيح البخاري، دار اشتيلية للنشر والتوزيع، الرياض.

7- الطلاق في الجزائر 2023، دليل شامل حول المصاريف والإجراءات، مصاريف وإجراءات الطلاق في الجزائر حسب قانون الطلاق الجديد في الجزائر 2023، 29/نوفمبر/2022، https://lwati9a.com/%، تاريخ التصفح 2023/07/10

8- عبد السلام، الترمانيني، (1998)، الزواج عند العرب في الجاهلية والإسلام، عالم المعرفة، الكويت.

9- عثمان ،لحياني، (2023)، الجزائر تبقي على صندوق حكومي لنفقة المطلقات، مجلة العربي الجديد، قضايا وناس، الجزائر، 03 أبريل 2023، https://www.alaraby.co.uk/society/، تاريخ التصفح 2023/07/10.

10- فتيحة زماموش: الجزائر: مؤشرات مقلقة لاحلام متكسرة، العربي الجديد، 16 سبتمبر 2022، https://www.alaraby.co.uk/society/

11- فوزية؛ مصبايح؛ آمال؛ مقدم، (2021)، صندوق النفقة للمطلقات–مقاربة سوسيولوجية بين آلية حماية وتشجيع الطلاق، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية؛ المجلد 4، العدد 02، جولية، 2021.

12- القرآن الكريم، رواية ورش.

13- المبارك، محمد؛ وآخرون، (1423)، الثقافة الإسلامية، دار حافظ للنشر والتوزيع، السعودية.

14- مسعودة، كسال، (1986)، مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، د ط، الجزائر.

15- مصطفى، بوتفنوشت، (1984)، العائلة الجزائرية، ترجمة أحمد دمبري، د.م.ج الجزائر.

16- نادية، حسن أبو سكينة؛ وآخرون، (2011)، العلاقات والمشكلات الأسرية، دار الفكر العربي، مصر.

17- نبيل، توفيق السمالوطي؛ وآخرون، (د.ت)، البناء النظري لعلم الاجتماع، القاهرة، دار الكتب الجامعية، د. ط، القاهرة.